مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9820

الأربعاء، 18 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس-غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بييدرا كالديرون
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نسجل رسميا عدم موافقتنا المبدئية على اقتراح رئاسة الولايات المتحدة دعوة أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة، وكذلك، بموجب المادة 39، ممثلي الاتحاد الأوروبي والمنظمة غير الحكومية "بحوث التسلح أثناء النزاعات".

لقد حطمت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية هذا الشهر – منذ الأسبوع الأول وحتى اليوم – كل الأرقام القياسية المروعة فيما يتعلق بانتهاك الممارسات المتبّعة في عمل مجلس الأمن، إذ حولت جلسات المجلس إلى مهزلة مسيسة. ولدينا انطباع قوي بأن زملاءنا في الولايات المتحدة قد نسوا أن مجلس الأمن ليس مؤتمرا للحزب الديمقراطي. وفي هذه القاعة، يتعين اتباع القواعد المعمول بها من أجل تعزيز سلطة مجلس الأمن وضمان فعالية عمله.

ولاحظنا في مجلس الأمن، كل يوم طوال ثلاثة أسابيع، دعوة عدد من الأفراد بموجب المادة 39. وأقل ما يقال هو أن أهليتهم موضع شك، وهم يروجون بشكل سافر، أمام عدسات الكاميرا، لقواعد اللعبة السياسية في واشنطن. علاوة على ذلك، لا نعلم بهؤلاء الأفراد إلا عشية الجلسات، مما يمنع أي نقاش بشأن أهمية دعوتهم. وذلك ينم عن عدم احترام لمجلس الأمن ولقواعده وإجراءاته وهو إهدار تام لوقتنا واهتمامنا.

وسبق أن استمعنا إلى السيد جونا ليف في حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV.9676) عندما حاول إقناع المجلس بأن القذائف في صوره مصدرها كوريا الشمالية. إن منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، وهي المنظمة التي يمثلها، تتلقى التمويل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. هل يمكننا إذن أن نتوقع منه أي تقييمات مستقلة أو محايدة؟ كلا، بالطبع. ومن الواضح تماما الجهة السياسية التي تتبع هذه المنظمة غير الحكومية أوامرها. ومنهجية عملها بدائية للغاية. ولا ينظر الخبراء إلا فيما يقترحه مكتب المدعي العام ووزارة الدفاع الأوكرانية. وتستند استنتاجاتهم فقط على بيانات مستمدة من المختبرات الأوكرانية وصور سواتل متدنية الجودة. وعند تقييمهم لحطام القذائف، يطرحون روايات تآمرية بشكل واضح – على سبيل المثال، الإشارة إلى سنة الصنع وفقا للتقويم الكوري الشمالي. وليست لهذه المواد أي قيمة في مناقشة جدية. فقدّموا هذه البيانات إلى شبكة سي إن إن أو إلى هيئة الإذاعة البريطانية. فسوف تقدرانها وستقومان ببثها بكل سرور. لكن لا تقدموها إلى مجلس الأمن.

أما بالنسبة لأوكرانيا والاتحاد الأوروبي، فمن الواضح أن هذين المشاركين لا علاقة لهم ببند جدول الأعمال "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". ولا علاقة لهم بهذه المسألة الإقليمية، ولن يقدما أي مساهمة مجدية في المناقشة. ومن الواضح أيضا أن الهدف الوحيد من وجودهم في مجلس الأمن هو تسييس هذه المسألة وتكرار الادعاءات التي لا أساس لها التي يسوقها الأعضاء الغربيون في المجلس والتي هي من مستوى التقارير الصحفية التافهة. وكل ذلك يقوض سلطة المجلس، كما يقوض الثقة والطمأنينة في قراراته.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد الإحاطة التي قدمها المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات. لقد سبق أن قدم السيد ليف عرضا في الجلسة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9676)، أثناء رئاسة جمهورية كوريا. ورأى معظمنا في ذلك الوقت أن عرضه كان زاخرا بالمعلومات وذا صلة. وأؤيد أيضاً مشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، نظراً لأن القذائف التسيارية الكورية الشمالية، التي يحتمل أن تكون وسيلة لإيصال الأسلحة النووية، يجري شنها في ساحة معركة أوروبية، وبما أن جدول أعمال هذه الجلسة هو "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بمقدم الإحاطة من منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، فقد شارك في جلسة مجلس الأمن في حزيران/يونيه وقدم معلومات مفيدة جدا (انظر S/PV.9676) تتضمن تفاصيل عن مسائل عدم الانتشار العالمية، بما في ذلك تقديم كوريا الشمالية القذائف التسيارية إلى روسيا، إلى جانب حجج مبنية على الأدلة بشأن اتساع نطاق التدخل العسكري لكوريا الشمالية.

وفيما يتعلق بمشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، لم يعد توسع التدخل العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة إقليمية بل هو مصدر قلق عالمي يؤثر أيضاً بشكل مباشر على الحالة في أوكرانيا. وبالطبع نحن جميعاً ندرك أن كوريا الشمالية شاركت بموجب المادة 37 في جلسة مجلس الأمن التي عقدت مؤخرا بشأن أوكرانيا الشهر الماضي (انظر S/PV.9796). ونفهم أن كوريا الشمالية نفسها لا تنكر تورطها في الحالة في أوكرانيا. ولذلك لا ترى اليابان أن مشاركة تلك الأطراف تشكل مشكلة – بل في الواقع نعتبرها مستحسنة. وتؤيد اليابان قائمة المتكلمين التي اقترحتها الرئاسة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): من الجلي أن حصول مجلس الأمن على أفضل الأدلة المتاحة أمر مهم ليسترشد بها في مداولاته، لكن منذ استخدام روسيا حق النقض ضد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591) وجدنا أنفسنا مضطرين للبحث في أماكن أخرى عن منظمات مجتمع مدني موثوقة لسد تلك الفجوة. تتمتع منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات بسجل حافل في إصدار تقارير مستقلة قائمة على الأدلة، نرى أنه يجدر بالمجلس الإطلاع عليها.

وفيما يتعلق بحضور الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، وكما قال زملاؤنا من اليابان وجمهورية كوريا، هناك أدلة موضوعية على استخدام ذخائر وقذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا. ونعتقد الآن أن قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شاركت في معارك مباشرة مع القوات الأوكرانية. ومن ثم فإن لدى أوكرانيا سبباً واضحاً للمشاركة في هذه الجلسة وكذلك الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن هذه مسألة تمس بوضوح الأمن الأوروبي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جونا ليف، المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): طُلب مني اليوم أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنظام عدم الانتشار وتورطاتها العسكرية.

دأبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السعي لاكتساب قدرات عسكرية جديدة، انسجاماً مع خطتها الخمسية للتطوير العسكري التي أماطت اللثام عنها في كانون الثاني/يناير 2021. وفي عام 2024 وحده، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات وأربع قذائف تسيارية متوسطة المدى وعدة قذائف تسيارية قصيرة المدى. كما حاولت إطلاق قمر صناعي للاستطلاع العسكري.

ارتبطت عمليات إطلاق القذائف متوسطة المدى باختبار ما تصفه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه "رؤوس حربية فرط صوتية يمكن المناورة بها والتحكم فيها" وقذائف متعددة الرؤوس. وإضافة إلى ذلك، ثمة مؤشرات تدل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ماضية في تطوير برنامجها النووي بنشاط. نقلت وسائط الإعلام الرسمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيلول/سبتمبر أنباء عن جولة تفقدية لزعيمها لمنشأة تخصيب اليورانيوم.

ويبدو أن ذلك يؤكد صحة التقارير السابقة عن وجود منشأة ثانية لم يعلن عنها لتخصيب اليورانيوم في كانغسون، إضافة إلى منشأة تخصيب اليورانيوم في يونغبيون. وفضلاً عن ذلك، أفاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر بأن الوكالة رصدت توقف المفاعل الذي تبلغ قوته 5 ميغاواط في يونغبيون عن العمل في الفترة بين منتصف آب/أغسطس إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ووفقاً لخبراء الوكالة، فإن هذه المدة كانت كافية لإعادة تزويد المفاعل بالوقود وبدء دورة تشغيله السابعة.

كما عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علناً في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام أنظمة إيصال الأسلحة خلال معرض في بيونغ يانغ. وقد استعرضت السلطات أحدث قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ 19 تعمل بالوقود الصلب، والتي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الأولى في 31 تشرين الأول/أكتوبر. وقد حققت القذيفة أرقاماً قياسية جديدة من حيث أطول مدة تحليق وأعلى علو بلغته أي قذيفة تسيارية عابرة للقارات تطلق من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ويجري إنتاج القذائف من طراز هواسونغ – 19 وأنظمة الأسلحة الأخرى المعروضة في المعرض في إطار انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويدل عرضها علناً على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعيدة كل البعد عن إبطاء برنامج القذائف التسيارية الذي تطوره. ويقوض سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونحن إذ نقترب من عام 2025، السنة الختامية للخطة العسكرية الخمسية الراهنة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، نكرر مناشداتنا لها بالامتثال لالتزاماتها الدولية.

كما استحوذ ارتفاع مستوى التعاون العسكري المزعوم بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والاتحاد الروسي مؤخرا. ووفقاً لتقارير إعلامية، فقد نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2023 إلى الاتحاد الروسي أكثر من 000 13 حاوية من الذخائر والقذائف والمدفعية. وتشمل المدفعية مدافع ذاتية الحركة عيار 170 ملم وأنظمة صواريخ متعددة عيار 240 ملم. كما وردت تقارير عن استخدام القوات الروسية قذائف تسيارية قصيرة المدى من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضرب أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام مجدداً، أُرسل أكثر من 000 10 جندي من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الاتحاد الروسي منذ تشرين الأول/أكتوبر، حيث تلقوا تدريبات ومعدات. وبحسب المسؤولين الأمريكيين والأوكرانيين، يجري نشرهم حالياً في منطقة كورسك الروسية، حيث يقاتلون جنباً إلى جنب مع القوات الروسية. وبينما لا تستطيع الأمم المتحدة التأكد من صحة هذه الادعاءات، إلا أنها تثير القلق، كما أشار الأمين العام في بيان ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، في ملاحظات أدليت بها بالنيابة عنه في المجلس (انظر S/PV.9788)، أكد الأمين العام أن نشر آلاف الجنود المبلغ عنه من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في منطقة النزاع، ومشاركتهم في القتال، يصب المزيد من الزيت على النار، مما يؤدي إلى مزيد من التصعيد وتدويل نزاع متفجر. نجدد دعوتنا لجميع الأطراف المعنية للامتناع عن أي خطوات قد تؤدي إلى امتداد الحرب في أوكرانيا إلى مناطق أخرى وتكثيفها.

وفي حين أن مجلس الأمن لم يجدد ولاية فريق الخبراء الداعم للجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 1718 (2006)، إلا أن نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية واللجنة لا يزالان ساريين. وأود التأكيد مجدداً على أن التعاون الدولي مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يخضع للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2087 (2013) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016)، إضافة إلى القرارات 2356 (2017)و 2371 (2017)و 2375 (2017) و 2397 (2017). وتمشيا مع تلك القرارات، ينبغي أن توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصدير جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة وينبغي أن تحظر جميع الدول الأعضاء على رعاياها شراء تلك الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشير إلى أن

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكما ذكر الأمين العام، فإن أي علاقة يقيمها بلد ما مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تلتزم التزاما تاما بالجزاءات ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء تزايد التوترات في شبه الجزيرة الكورية والتي لها تداعيات متزايدة على الصعيد العالمي. ولا بد أن يتصرف المجلس بحزم لدعم نظام عدم الانتشار والمعايير الدولية. ويجب أن تكون الحالة في شبه الجزيرة الكورية – وهي قضية رئيسية تتعلق بالسلام والأمن – مجالا للتعاون. وقد دعا الأمين العام باستمرار إلى وقف التصعيد واستئناف المحادثات على وجه الاستعجال. وتظل المشاركة الدبلوماسية السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل وقابل لأن يُتَحَقَّق منه. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعداد المعرَب عنه لإجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون شروط مسبقة والعروض المقدَّمة في هذا الصدد. ونذكّر أيضا بالتزام مجلس الأمن المعرب عنه في القرار 2397 (2017) بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ويجب أن يواصل المجلس أيضا الاهتمام بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونهيب مرة أخرى بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعجيل بعودة فريق الأمم المتحدة القطري وبالمجتمع الدولي تعزيز الدعم المقدَّم لشعبها والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ليف.

السيد ليف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم وأهنئُ الولايات المتحدة على إنجازاتها خلال فترة رئاستها.

توثق منظمتي "منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات" وتتعقب الأسلحة ومكوناتها المستخدمة في النزاعات حول العالم بهدف مساعدة الدول في مكافحة تحويل وجهتها وانتشارها. وعندما قدمتُ آخر إحاطة للمجلس في شهر حزيران/يونيه، عرضت النتائج التي توصلت إليها منظمتي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير (انظر S/PV.9676) بعد فحص بقايا قذيفة تم العثور عليها في أوكرانيا.

وفي كانون الثاني/يناير 2024، وثّق فريق تحقيق ميداني تابع لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات بقايا قذيفة تسيارية ضربت خاركيف، ثاني أكبر مدن أوكرانيا، في 2 كانون الثاني/يناير 2024. ووثقت المنظمة محرك القذيفة وقسم ذيلها وما يقرب من 300 مكون داخلي صنّعتها 26 شركة من ثماني دول وأقاليم. واستنادا إلى العديد من السمات الفريدة التي لوحظت أثناء التوثيق، توصلنا إلى أن القذيفة من طراز هواسونغ – 11 صُنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2023. وفي الأيام التي تلت ذلك التوثيق الأولي، فحصت أفرقتنا ثلاث قذائف إضافية متطابقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضربت كييف وزابوريجيا. وتحظر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شراء الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحظر على هذه الأخيرة تصدير تلك الأعتدة. وكانت تقاريرنا عن هذه المسألة أول تحليل علني لهذه الأسلحة التي أُطلقت خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي الحرب في أوكرانيا.

وخلصت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات إلى أن القذائف صُنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استنادا إلى الخصائص الفريدة للقذيفة. إن الأدلة التي رصدتها منظمتي ووثقتها توثيقا مباشرا ودقيقا تثبت بشكل لا يمكن دحضه أن القذائف التي أُطلقت على أوكرانيا كان منشؤها بالفعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي وقت لاحق، أكد فريق الخبراء الذي يساعد لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي لم يجدد مجلس الأمن ولايته منذئذ، النتائج التي توصلت إليها

المنظمة. وبعد شهرين من الإحاطة التي قدمتُها إلى المجلس في حزيران/يونيه، وثق فريقنا في أوكرانيا مزيدا من البقايا لأربع قذائف نسبناها أيضا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تم انتشال تلك البقايا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. ووثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات وجود وسوم على أحد هذه القذائف تشير إلى إنتاج القذيفة في عام 2024. وهذا هو أول دليل معلن على إنتاج القذائف في كوريا الشمالية ثم استخدامها في أوكرانيا في غضون أشهر وليس سنوات.

ويسلط أحدث توثيق وتحليل ميداني تجريه منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات الضوء على ثلاث ملاحظات رئيسية.

أولا، يؤكد الاستخدام المستمر في أوكرانيا للقذائف التسيارية الكورية الشمالية المصنعة حديثا.

ثانيًا، يُظهر اكتشافُ وسم إنتاج عام 2024 على أحد القذائف أن فترة قصيرة جدا تفصل بين إنتاج تلك القذائف التسيارية ونقلها واستخدامها في نهاية المطاف في أوكرانيا.

ثالثا، ينم وجود مكونات غير محلية منتجة حديثا من بين بقايا القذائف – بعضها يحمل علامة إنتاج عام 2023 – عن وجود شبكة استحصال قوية تابعة لكوريا الشمالية لبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية على الرغم من الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة التي تحظر نقل تلك المواد لأغراض عسكرية. وبالفعل، لم تُصنَّع أي من تلك المكونات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويسلط هذا الأمر الضوء على اعتماد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مكونات مصنعة في الخارج للحفاظ على برنامجها المحلي للقذائف. ومع أن التعقب الرسمي للصناعة لا يزال مستمرا، فإن منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات قد حددت في إحدى الحالات شركة مسجلة في أحد بلدان شرق آسيا بوصفها آخر جهة معروفة مسؤولة عن معالجات البيانات الدقيقة التي وثقتها المنظمة في ثلاث قذائف منفصلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام.

ووثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات أيضا 200 طائرة مسيّرة وقذائف غير تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استُخدمت ضد أوكرانيا وتشمل آلاف المكونات. وتحمل معظم هذه المكونات أيضا علامات تجارية لشركات يوجد مقرها في أوروبا أو اليابان أو الولايات المتحدة. وتأكدنا من خلال النهج التعاوني الذي تتبعه المنظمة مع القطاع من أن المكونات الموجودة في بقايا منظومة الأسلحة المستخدمة ضد أوكرانيا مأخوذة من إمدادات مقدمة من أطراف ثالثة موزّعة يوجد معظمها في شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن صناعة أشباه الموصلات معقدة ومتعددة الطبقات بطبيعتها، فإن النهج الميداني الذي تتبعه منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، والذي يتميز بالتوثيق الميداني والتعقب التعاوني مع الصناعة والتثليث ورسم خرائط التجارة المستهدفة، يسمح بتحديد الكيانات المثيرة للقلق بفعالية، بما في ذلك حالات الاستحصال المتكررة. وتكتسي هذه المعلومات أهمية بالغة للدول الأعضاء والقطاع.

ويؤدي انتشار قذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستخدامها إلى مزيد من التآكل في نظم عدم الانتشار العالمية. وعلى وجه التحديد، فإن أي صادرات للقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جرت بعد الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على البلد في عام 2006 تمثل انتهاكات لنظام الجزاءات. وتحظر قرارات مجلس الأمن أيضا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برنامجها الخاص بالقذائف التسيارية، مما يعني أن الأفراد والكيانات المشاركة في تيسير ونقل المكونات والمواد الرئيسية قد تكون ارتكبت أيضا انتهاكات للجزاءات. وعلى الرغم من فرض عقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، فقد أثبتت هذا العام قدرتها على إنتاج وتوريد القذائف التسيارية لاستخدامها ضد أوكرانيا في غضون أشهر فقط.

وستواصل أفرقة التحقيق الميدانية العالمية التابعة لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات توثيق نظم الأسلحة المستخدمة في النزاع في أوكرانيا وستسعى إلى تسليط الضوء على التطورات عند حدوثها، بما في ذلك استمرار استخدام الأسلحة التي تصنعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ليف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على عرضها أمام المجلس، وكذلك السيد ليف على إحاطته.

لقد كان من الواضح منذ عدة أشهر أن كوريا الشمالية متواطئة في الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا بتقديمها دعما عسكريا ضخما للمجهود الحربي الروسي. وبالإضافة إلى توريد كميات كبيرة من الذخائر والمنظومات المدفعية، فقد تبين أن القذائف التسيارية الكورية الشمالية تُستخدم لضرب أوكرانيا مثلما حدث في خاركيف في كانون الثاني/يناير ومرة أخرى في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وتدين فرنسا نقل تلك الأسلحة واستخدامها واللذين يشكلان انتهاكين خطيرين للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بدعم من روسيا نفسها.

وذلك يشكل تهديدًا مباشراً لأمن الأوروبيين وللأمن الدولي. وقد وصل الدعم الكوري الشمالي للعدوان الروسي إلى مرحلة جديدة مع انتشار الجنود الكوريين الشماليين في روسيا ومشاركتهم إلى جانب القوات المسلحة الروسية. وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة التدخل المباشر لتلك القوات، الأمر الذي يمثل تصعيداً غير مقبول وتوسيعاً خطيراً للنزاع.

ومن الواضح أن زيادة الدعم العسكري الكوري الشمالي يعكس الصعوبات التي تواجهها روسيا التي تسعى بكل الوسائل لمواصلة حربها العدوانية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ندركها جميعاً بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

كما تشكل الزيادة في التعاون العسكري غير المشروع بين روسيا وكوريا الشمالية تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار الدولي، وهو أحد الركائز الأساسية لأمننا الجماعي. وفي مقابل الدعم العسكري الذي تتلقاه، أصبحت روسيا مزودًا لبرامج كوريا الشمالية لأسلحة الدمار الشامل غير المشروعة. وفي آذار/مارس الماضي، استخدمت روسيا وحدها حق النقض ضد تجديد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، وبذلك حرمت جميع الدول الأعضاء من مصدر أساسي للمعلومات عن تنفيذ قرارات المجلس.

في أيلول/سبتمبر الماضي، ذهب وزير الخارجية الروسي إلى أبعد من ذلك عندما وصف نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية بأنه مسألة منتهية لا نقاش بشأنها. وتشكل تلك الملاحظات تحديا غير مقبول للهدف الذي حددته قرارات المجلس والمتمثل في تخلي كوريا الشمالية عن برامجها للأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. فعندما تُستخدم صواريخ كوريا الشمالية لضرب السكان المدنيين والبنية التحتية في أوكرانيا، فإنها تجمع معلومات عن أدائها يمكن أن تستخدمها لتطوير برنامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية. ويمكن استخدام تلك القذائف في المستقبل في مسارح أخرى وكأنظمة إيصال للأسلحة النووية. ولا يسعنا إلا أن يساورنا القلق بشأن المقايضات الأخرى التي يمكن أن تطلبها بيونغ يانغ، من حيث المساعدة العسكرية والتكنولوجية لبرامجها لأسلحة الدمار الشامل، لتواطئها في هذه الحرب العدوانية.

وتقع على عاتق روسيا مسؤولية احترام التزاماتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. لذلك، ندعو روسيا مرة أخرى إلى وضع حد لحربها العدوانية. ونحث روسيا وكوريا الشمالية على الامتثال لالتزاماتهما الدولية، بما في ذلك قرارات المجلس. ونحث كوريا الشمالية على العودة إلى الحوار، بهدف نزع السلاح النووي بشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وأخيراً، نعيد تأكيد تصميمنا على دعم أوكرانيا في دفاعها عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة، التي طلب عقدها سبعة أعضاء في المجلس، بما في ذلك اليابان. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد جونا ليف، المدير التنفيذي لبحوث التسلح في حالات النزاع، على إحاطتيهما.

وكما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطتين، هناك ما يكفي من الأدلة على وجود التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتوسيع نطاقه. ويمثل تعاونهما العسكري غير القانوني، بما في ذلك الدعم المباشر من جانب كوريا الشمالية للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، توسعًا خطيراً في النزاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأمن الأوروبي وأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتشن روسيا هجمات باستمرار على أوكرانيا باستخدام أسلحة تزودها بها كوريا الشمالية، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويشكل نشر قوات كوريا الشمالية في روسيا ومشاركتها في القتال ضد أوكرانيا انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ونحن، بصفتنا عضوا مسؤولا في مجلس الأمن، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نشاهد هذه الحالة تتكشف، حيث تقوض أهمية مجلس الأمن التي ترسخت على مدى ثمانية عقود. وأعضاء مجلس الأمن هم من يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في الالتزام بقرارات المجلس، ولكن روسيا تتصرف بطريقة معاكسة. لا أحد يستطيع أن ينكر تلك الحقيقة. وللأسف اضطر فريق الخبراء، الذي أنشئ في عام 2009، إلى التوقف عن العمل بسبب استخدام روسيا حق النقض في أبريل/نيسان (انظر S/PV.9591). وقد كانت اللجنة كنزاً دفيناً من المعلومات على مدى السنوات الـ 15 الماضية. ولن يشك أي شخص عاقل في أن روسيا كانت تنوي بوضوح إخفاء تعاونها العسكري غير القانوني مع كوريا الشمالية.

نحن الآن نقف على مفترق طرق. هل نتخذ إجراءات ونرفع أصواتنا للحفاظ على النظام الدولي القائم على سيادة القانون، مسترشدين بالميثاق، أم نلتزم الصمت في مواجهة هذا التهديد غير المسبوق لقيم ونظام منظومة الأمم المتحدة وأهمية المجلس؟ لقد دأبت اليابان، ولا سيما بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين، على اتخاذ إجراءات للدفاع عن قيم الأمم المتحدة وستواصل القيام بذلك على الدوام مستقبلا. إن مجلس الأمن مسؤول، وهو يتألف 15 دولة عضوا فقط، عن التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، ولا ينبغي أبداً أن يُنحّى هذا الدور جانباً باسم المصلحة الوطنية لبلد واحد.

إن تهديد الأنشطة العسكرية الكورية الشمالية يتجاوز المنطقة ويمتد الآن إلى العالم بأسره. وتواصل كوريا الشمالية القيام باستفزازات، بما في ذلك إطلاق قذيفة من طراز القذائف التسيارية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقد كان للقذيفة أعلى وأطول مسار لقذيفة أطلقتها كوريا الشمالية حتى الآن، حيث يقدر مداه بـ 000 15 كيلومتر، ما يغطي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، ناهيك عن أن التطورات النووية الأخيرة، بما في ذلك نشر صور لمنشأة تخصيب اليورانيوم لأول مرة في أيلول/سبتمبر، تثير كذلك قلقا بالغا. وتلك التطورات المتهورة في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعرض نظام عدم الانتشار العالمي للخطر. وفي ذلك الصدد، هناك تساؤل كبير حول ما كسبته أو ستكسبه كوريا الشمالية مقابل دعمها العسكري للعدوان الروسي على أوكرانيا. وأي دعم أو منفعة لكوريا الشمالية فيما يتعلق بتطويرها للصواريخ النووية والتسيارية يشكل تهديدًا لنظام عدم الانتشار العالمي.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإشارة إلى أن تقدم الأنشطة النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطر محدق بالكرة الأرضية بأسرها. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التمسك بنظام عدم الانتشار، الذي هو أساس السلام والأمن في المجتمع الدولي. ويصف بند جدول أعمال اليوم، "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، بوضوح سبب وجودنا هنا لإجراء هذه المناقشة في هذه اللحظة الحرجة. واليابان ملتزمة بالتصدي لهذا التحدي العالمي، ليس فقط بصفتها عضواً في مجلس الأمن، ولكن كذلك بصفتها عضواً مسؤولاً في الأمم المتحدة التي ترتكز على الميثاق.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ليف على إحاطتيهما الشاملتين والمثيرتين للقلق.

لقد شاركنا في الدعوة إلى هذه الجلسة لأنه يساورنا قلق بالغ إزاء التعاون العسكري المتزايد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع

الاتحاد الروسي، بما في ذلك دعم عدوانه على أوكرانيا. وكما ذكرنا عدة مرات، فإن نقل الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة ولنظام الجزاءات الذي وضعته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006).

وقد واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على مدى العامين الماضيين، تطوير برنامجها غير القانوني لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من خلال عدد قياسي من عمليات إطلاق القذائف التسيارية. وطوال تلك الفترة، تمتعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعم خارجي لهيكلها المتطور باستمرار للتهرب من الجزاءات، ولم يتمكن المجلس من التكلم بصوت واحد لإدانتها. وتشير تقارير متعددة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نقلت قذائف تسيارية وذخائر إلى الاتحاد الروسي لدعم حرب ذلك البلد في أوكرانيا. إننا ندين بشدة تلك الأعمال. فهي انتهاك صارخ لنظام الجزاءات، وتقوض بشكل خطير ميثاق الأمم المتحدة وتسهم في إطالة أمد معاناة الشعب الأوكراني.

كما نعيد التأكيد على خيبة أملنا بشأن إنهاء عمل فريق خبراء القرار 1718. فتقارير الفريق كانت تمثل مصدراً هامًا للمعلومات بشأن تطبيق الجزاءات. وغيابه ييسر إلى حد كبير الانتهاكات، والنتائج التي نشهدها اليوم. ويساورنا القلق أيضاً إزاء استمرار النظام في إعطاء الأولوية لبرنامجه غير القانوني لأسلحة الدمار الشامل وعلاقاته العسكرية على حساب احتياجات شعبه. وعلى الرغم من أن ما يقدر بنحو 40 في المائة من السكان بحاجة إلى مساعدة مباشرة، فإن النظام لا يزال يمنع وصول الأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني.

ولم يعد التهديد الذي تشكّله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إقليمياً فحسب. فلقدراتها الصاروخية المتطورة، فضلا عن مشاركتها النشطة في العدوان الروسي على أوكرانيا ودعمها له، عواقب وخيمة على الأمن الأوروبي أيضاً. وهذا أمر غير مقبول وينبغي للمجلس أن يبعث برسالة واضحة وموحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والجزاءات لا تزال قائمة ومن الضروري أن تنفذها جميع الدول الأعضاء بالكامل. وفي هذا الصدد، نشجع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 على مواصلة العمل بنشاط مع عموم الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية لضمان التدفق المستمر للمعلومات.

لقد أدت سنوات من التقاعس من جانب المجلس، فضلا عن الدعم الخارجي، إلى تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأسف بشدة لاستمرار تنامي هذا التهديد للسلام والأمن الدوليين خلال فترة عضوية مالطة في المجلس بدلا من التصدي له، كما تملي ولاية المجلس. وبينما نستعد لاختتام فترة عضويتنا في المجلس، سنواصل العمل بشأن هذا الملف من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام الدائم ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث جميع الأعضاء على تنحية خلافاتهم جانباً ومعالجة الحالة بشكل جماعي.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ليف، المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، على إحاطتيهما. مع اقتراب العام من نهايته، أود أن أغتنم هذه الفرصة لألخص التطورات الهامة التي شهدناها في برنامج كوريا الشمالية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل في عام 2024 وكيف استمر في تهديد السلام والأمن الدوليين.

أولا، تمثل إعادة تعريف كوريا الشمالية للعلاقات بين الكوريتين، التي أُعلن عنها في أوائل هذا العام، تتويجاً لسياستها النووية. فعلى مدى عامين حتى عام 2024، اتخذت كوريا الشمالية خطوات غير مسبوقة لتطوير أسلحة نووية تعبوية وتنويع وسائل الإيصال وخفض العتبة النووية. وبالإضافة إلى إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات، مثل هواسونغ – 19، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أجرت بيونغ يانغ تجارب إطلاق لأنواع مختلفة من القذائف التسيارية القصيرة المدى والقذائف الانسيابية القادرة على حمل رؤوس حربية نووية تكتيكية.

وفي عام 2022، اعتمدت كوريا الشمالية أيضاً قانوناً للسياسة النووية خفضت بموجبه عتبة استخدام الأسلحة النووية بشكل كبير، وفي عام 2023 أدرجت تلك السياسة في دستورها. ثم اكتملت الأحجية عندما أعلن كيم جونغ أون في بداية هذا العام عن تحول في السياسة بشأن العلاقات بين الكوريتين. وبإلغاء سياسة التوحيد التي استمرت لسبعة عقود وإعادة تعريف جمهورية كوريا كدولة أجنبية معادية، أزال الزعيم الكوري الشمالي الحاجز النفسي الأخير لتبرير توجيه ضربة نووية وقائية لجمهورية كوريا. وعلى سبيل المتابعة، اتخذت كوريا الشمالية في تشرين الأول/أكتوبر خطوة عسكرية كبيرة تمثلت في القطع الكامل للطرق البرية والسكك الحديدية المؤدية إلى الجنوب.

ثانيا، شهد هذا العام تحولاً ملحوظاً ونوعياً في التعاون العسكري بين كوريا الشمالية وروسيا. فإلى جانب تزويد روسيا بكميات هائلة من الذخيرة والقذائف التسيارية والمدفعية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أرسلت كوريا الشمالية أكثر من 000 11 من قواتها، لتنضم بذلك كطرف محارب إلى الحرب غير المشروعة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. ويشارك جنود من كوريا الشمالية بالفعل في العمليات القتالية، حيث أفيد بأن بعضهم قُتلوا في ساحة المعركة. إن هذا التعاون العسكري غير القانوني يتجاوز كل ما كان يمكن أن نتخيله. فعندما اندلعت الحرب لأول مرة، لم نتوقع قط أن تقاتل القوات الكورية الشمالية في ساحة المعركة الأوروبية أو أن روسيا ستعتمد على جيش كوريا الشمالية إلى هذا الحد. وما يثير المزيد من القلق هو أنه لا أحد يعرف إلى أي مدى سيصل هذا التعاون العسكري أو أين قد ينتهي. فربما يغيرون الأهداف على النحو الذي يرونه مناسبا مع تطور الموقف.

وأضفت روسيا وكوريا الشمالية الطابع الرسمي على تعاونهما العسكري غير المشروع بالتصديق مؤخراً على معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما. ويمكن لبيونغ يانغ، بالإضافة إلى اكتساب الخبرة المباشرة في الحرب الحديثة وجني فوائد اقتصادية من روسيا، أن تحصل على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والمواد والمعدات اللازمة لبرامجها النووية وتلك المتصلة بالقذائف. ونعتقد أن روسيا زودت كوريا الشمالية بمنظومات قذائف للدفاع الجوي. وعلاوة على ذلك، تقبل روسيا العمال الكوريين الشماليين الذين يمثلون أحد مصادر الدخل القليلة لبيونغ يانغ التي تعاني من ضائقة مالية. ومن المقلق للغاية أن السلطات المحلية في روسيا تتحدث علناً عن توظيف عمال كوريين شماليين لسد النقص في اليد العاملة، وهو ما يشكل انتهاكاً صريحاً للعديد من قرارات مجلس الأمن. ووفقا لتقديراتنا، أُرسل 000 4 عامل كوري شمالي إلى روسيا هذا العام وحده ويمكن لكوريا الشمالية أن تستخدم خدمة السكك الحديدية المنتظمة للركاب، التي استؤنفت في وقت سابق من هذا الأسبوع، أو وسائل أخرى لإرسال المزيد من العمال إلى روسيا.

وفي الوقت نفسه، فإن وصف وزير الخارجية الروسي لقضية نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بأنها موضوع غير قابل للنقاش يمكن أن يقوض على نحو خطير النظام العالمي لعدم الانتشار. وإذا ما تخلت روسيا عن موقفها الثابت بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فإنها ستقوض أساس نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسه. وهذه النتيجة ليست في مصلحة أحد، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بما في ذلك الصين، وروسيا في نهاية المطاف.

إن هذا العام يمثل منعطفا هاما بالفعل. ولكن في المستقبل، يجب أن نتوقع أن تلوح في الأفق المزيد من الشكوك. فلكوريا الشمالية تاريخ حافل بالأعمال الاستفزازية خلال فترات الانتقال الرئاسي في الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى جذب الانتباه ورفع مستوى المخاطر وتهيئة الساحة لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإدارة الجديدة. وربما يتكرر هذا النمط في الأشهر القليلة القادمة. وهذه المرة، قد يتمثل في عملية إطلاق أخرى لقذيفة تسيارية عابرة للقارات أو إطلاق ساتل عسكري أو حتى إجراء تجربتها النووية السابعة.

وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، ينبغي أن نقف متحدين في التصدي لبرنامج كوريا الشمالية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل وأن نبقى على أهبة الاستعداد للتعامل مع أي استفزازات محتملة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نتحمل مسؤولية كبيرة

عن صون السلام والأمن الدوليين والحفاظ على النظام العالمي لعدم الانتشار الذي يرتكز على معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، يجب أن نضمن أن تنفذ جميع الدول الأعضاء كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ليف على إسهاماتهما القيمة.

يشعر بلدي ببالغ القلق إزاء توسيع نطاق العلاقات العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما تعاونها العسكري مع روسيا، وهو ما يمثل تصعيداً للحرب الروسية غير القانونية على أوكرانيا. أولا، لقد ظهرت أدلة على عمليات لنقل الأسلحة. وأفادت تقارير بأن الملايين من قذائف المدفعية والعديد من الصواريخ قد نُقلت إلى روسيا لاستخدامها في حربها ضد أوكرانيا. وثانيا، ظهرت الآن أدلة على وجود قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوروبا. والأدهى من ذلك أن آخر التقارير تشير إلى أنهم يشاركون الآن بنشاط في الحرب.

وتمثل هذه التطورات انتهاكات سافرة لقرارات مجلس الأمن وتشي على نحو خطير بأن روسيا على استعداد لتقويض المجلس والأمم المتحدة لتحقيق مزايا عسكرية قصيرة الأجل. وفي الوقت نفسه، تستفيد القيادة الكورية الشمالية بشكل كبير من هذا التعاون المتجدد. وهناك مؤشرات على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحصل على أسلحة وتكنولوجيا عسكرية جديدة من روسيا دون إيلاء أي اعتبار للقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة أو قرارات مجلس الأمن. ويضاف إلى ذلك التصريح المقلق للغاية الذي أدلى به وزير الخارجية الروسي، السيد لافروف، الذي قال علناً إن روسيا تنظر إلى فكرة نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية باعتبارها موضوعا غير قابل للنقاش. وتشعر سلوفينيا بقلق عميق إزاء احتمال أن تتمكن قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نتيجة لتلك التطورات، من مواصلة برامجها غير المشروعة في مجال القذائف التسيارية والنووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على حساب سكانها المدنيين.

لم تعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل تحديا إقليميا فحسب، بل أصبحت تزعزع استقرار منطقتين من العالم في نفس الوقت. لقد حان الوقت لتُوقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها الاستفزازية وتعود إلى الحوار والدبلوماسية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن توقف روسيا دعمها غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا بحاجة إلى استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. لا يوجد بديل مشروع للحوار والدبلوماسية، وسنحتاج إلى الكثير من كليهما كي نعالج بشكل شامل ضرورة نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ليف على إحاطتيهما.

على مدار العام الماضي، رأينا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقدم دعما متزايدا للحرب غير الشرعية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، من خلال توريد الذخائر والقذائف التسيارية والآن القوى البشرية، مع نشر أكثر من 000 10 فرد من قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا. وينبغي أن يساور المجلس بالغ القلق إزاء مشاركة قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاليا في عمليات قتالية مباشرة ضد أوكرانيا، حيث تشارك مباشرة في أكبر حرب في أوروبا منذ جيل كامل، وهي حرب وصفتها الجمعية العامة مراراً وتكراراً بأنها انتهاك للقانون الدولي.

وفي حين أن اعتماد روسيا المتزايد على دعم دول ثالثة ليس مفاجئا نظرا لما وصلت إليه حالتها من ضعف ولجهودها اليائسة لسلب المزيد من الأراضي الأوكرانية، فإن هذا خطأ فادح من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو بيونغ يانغ إلى سحب قواتها من مسرح القتال ونشجع جميع الدول التي لها تأثير على بيونغ يانغ لاستخدامه في هذا الشأن. ويجب أن يكون واضحا الآن تمام الوضوح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن دعمها للحرب غير الشرعية التي تشنها روسيا في أوروبا ليس في مصلحتها. ويجب

عليها أن توقف هذا الدعم فورا وأن تعود إلى المشاركة بشكل مجد مع المجتمع الدولي.

إن زيادة التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية له آثار كبيرة على الأمن والاستقرار في أوروبا وشبه الجزيرة الكورية وأماكن أخرى. يجب أن نشعر جميعا بالقلق من تحسين التكنولوجيا العسكرية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعزيز قدرتها على تصدير الأسلحة. والتقارير الأخيرة التي تفيد بأن روسيا تعتزم نقل طائرات مقاتلة من طراز ميج 29 وسوخوي 27 إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكشف بقدر أكبر رغبة روسيا في زيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتقويض الاستقرار الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ – وكل ذلك خدمة لحربها ضد أوكرانيا. كما أن إعلان وزير الخارجية لافروف أن فكرة نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية "مسألة منتهية" هو خروج متهور عن المبدأ المتفق عليه وهو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه والذي لا رجعة فيه وهو أمر يقوض معاهدة عدم الانتشار. وندعو روسيا – وهي دولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار – إلى مواءمة أقوالها وأفعالها مع التزامها المعلن بمبادئ عدم الانتشار النووي العالمي.

وسنواصل فرض تكاليف على روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب هذا التوسع الخطير في الحرب. لو كان بوتين مهتما حقا بالسلام، لكان بإمكانه إنهاء هذه الحرب اليوم من خلال وقف نشره لقوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على خط الجبهة وإنهاء عدوان بلده على أوكرانيا.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ليف على إحاطتيهما.

كما أنوه بحضور ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

تكرر غيانا إدانتها لجميع عمليات إطلاق القذائف التسيارية في عام 2024 من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتقيد بدقة بالتزاماتها بموجب تلك القرارات، وأن تتخلى عن برنامجها للأسلحة النووية، وكذلك برنامجها للقذائف التسيارية، وأن تدمر جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى الموجودة لديها. كما نشجع جميع الدول الأعضاء على الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، نشدد على أن أي ارتباطات عسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تتماشى تماماً مع القانون الدولي ومع تلك القرارات.

ما فتئ مجلس الأمن، من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، يحافظ على ولايته المتمثلة في الإشراف على تنفيذ التدابير المبينة في قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الرغم من انتهاء ولاية فريق الخبراء التابع للجنة. ونشير إلى أن تحقيق أهداف قرارات مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية للحد من التوترات في شبه الجزيرة الكورية، من خلال التوصل لحل سلمي وشامل. وتحقيقا لهذه الغاية، سنواصل دعم الخيارات البديلة داخل المجلس التي تسعى إلى معالجة الثغرات في الإبلاغ والرصد بشأن الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونشدد على أن التدفق المستمر للمعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال أمرا بالغ الأهمية لعمل اللجنة في تنفيذ ولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد غيانا أن الحوار والدبلوماسية لا يزالان أمرين حاسمين لحل التوترات في شبه الجزيرة. وفي هذا الصدد، نحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على استئناف الحوار حتى يتسنى إحراز تقدم في تهدئة التوترات.

وختاما، تؤكد غيانا من جديد التزامها بجهود المجلس الرامية إلى تحقيق الامتثال الكامل لقراراته المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بسبل من بينها لجنة القرار 1718 (2006). كما نؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بجدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح وندعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. كما نؤكد من جديد دعمنا لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، الذي نعتقد أنه أحد التطلعات

الرئيسية نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وضمان السلام والأمن الدوليين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن البيئة الأمنية العالمية الحالية مستمرة في التدهور، مع وصول التوترات الجيوسياسية إلى مستويات غير مسبوقة، بينما يزداد الوضع في شبه الجزيرة الكورية حساسية وتعقيدا ويتسم المسار المستقبلي لشبه الجزيرة بعدم الاستقرار وعدم اليقين. ومن هذا المنطلق، ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل معا لتعزيز التسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

أولاً، يجب إعطاء أهمية أكبر لصون الاستقرار والحيلولة دون حدوث فوضى. إن الحفاظ على السلام والاستقرار والحيلولة دون حدوث فوضى ونشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويتماشى مع التوقعات المشتركة للمجتمع الدولي. ولذلك، فهذه الأمور هي القاسم المشترك الأعظم بين مواقف ومقترحات الأطراف. وفي ظل الوضع الراهن، ينبغي لجميع الأطراف التزام الهدوء وضبط النفس، والامتناع عن أي أقوال أو أفعال قد تزيد من حدة النزاعات والتوترات، من أجل الحيلولة دون زيادة تدهور الوضع أو حدوث أي تطورات غير متوقعة.

ثانيًا، يجب تهيئة مناخ مواتٍ للحوار. لقد أظهر التاريخ والممارسة السابقة مرارا وتكرارا أنه طالما أن جميع الأطراف مستعدة للدخول في حوار وتقديم تنازلات، فإنه يمكن تخفيف حدة الوضع في شبه الجزيرة وإحراز تقدم في التسوية السياسية لقضية شبه الجزيرة. وينبغي للأطراف المعنية أن تتحلى بالعقلانية والروح العملية، وأن تستأنف الاتصالات في أقرب وقت ممكن لبناء الثقة المتبادلة واستئناف الحوار، وأن تعمل معا لكسر الجمود الحالي. وينبغي لبلد بعينه أن يتخلى عن الاعتقاد المغلوط بفرض الجزاءات والضغوط وأن يتخذ خطوات ملموسة لإظهار حسن النية وميله بصدق إلى الحوار.

ثالثا، يجب البحث عن حل جذري. إن قضية شبه الجزيرة الكورية، باعتبارها من مخلفات الحرب الباردة، تعود جذورها إلى الفشل الطويل الأمد في تحقيق الانتقال من الهدنة إلى آلية سلام، والافتقار الشديد للثقة بين الأطراف، وخاصة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن أجل التمكن من حل قضية شبه الجزيرة الكورية حلاً جذرياً وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، ينبغي معالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء، كما ينبغي اعتماد تدابير تشمل كافة الجوانب. وينبغي تشجيع اتباع رؤية تتمثل في تحقيق الأمن المشترك ومراعاة الشواغل الأمنية المعقولة لبلدان المنطقة من أجل المضي قدماً في التحول من مجرد الهدنة إلى آلية للسلام. ولتحقيق هذه الغاية، فإن نهج المسار المزدوج ومبدأ العمل التدريجي والمتزامن اللذين اقترحتهما الصين يشكلان سبيلين فعالين لتعزيز التسوية السياسية وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في شبه الجزيرة.

رابعا، يجب التخلي عن عقلية الحرب الباردة. فعلى الرغم من انتهاء الحرب الكورية منذ أكثر من 70 عاما، لا يزال شبح الحرب الباردة باقيا في شبه الجزيرة وأصبح أكثر بروزا من أي وقت مضى. وهناك بلد معين، مهووس بعقلية الحرب الباردة ولعبة المحصلة الصفرية، يتلاعب دائما بالحالة في شبه الجزيرة وينتهز كل فرصة للنهوض باستراتيجيته في المحيطين الهندي والهادئ وتعزيز التحالفات العسكرية الإقليمية. وقد نشر ذلك البلد، على وجه الخصوص، مزيدا من القوة العسكرية والأصول الاستراتيجية في شبه الجزيرة وفي المناطق المحيطة بها، مما يقوض بصورة خطيرة المصالح الأمنية لبلدان المنطقة، بما في ذلك الصين. ويجب على هذا البلد أن يتوقف عن ارتكاب خطأ استغلال مسألة شبه الجزيرة لترويج استراتيجيته الجيوسياسية وإثارة مواجهات بين التكتلات. وإلا سيكون من الصعب تحقيق تقدم سلس في التسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة.

ولاحظت الصين أن بعض الأعضاء قد أشاروا في بياناتهم إلى العلاقة بين حالة الأمن الأوروبي في الوقت الراهن والحالة في شبه الجزيرة. ويجب التأكيد على أن مسألة أوكرانيا ومسألة شبه الجزيرة مختلفتان تماما من حيث أصلهما وطبيعتهما. ولن يؤدي الربط بينهما إلا إلى زيادة تعقيد المسألتين وصعوبة حلهما.

إن استغلال المخاوف الأمنية وما لها من عواقب متشابكة في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ كذريعة لدفع حلف شمال الأطلسي إلى التصرف خارج حدوده وتوسيع نطاق قوته من أجل التورط في آسيا والمحيط الهادئ لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة العداء في المنطقة وتفاقم المواجهة. وتعارض الصين بشدة هذا النهج.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه ينبغي أن تكون أولوية مجلس الأمن وموقفه، في تعامله مع مسألة شبه الجزيرة، تعزيز عملية التسوية السياسية بدلا من استخدام الضغط الانفرادي، والابتعاد قدر الإمكان عن أن يكون استعراضاً للإمكانيات السياسية. وينبغي تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذا كاملا ودقيقا وبطريقة متوازنة. ودأبت الصين، باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن، على تنفيذ القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجدية والوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي نفس الوقت فإن الصين، باعتبارها جارا قريبا لشبه الجزيرة وبلدا كبيرا مسؤولا، ما انفكت تضطلع بدور بناء بطريقتها الخاصة بتشجيع الاستئناف المبكر للحوار وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في شمال شرق آسيا. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التكاتف مع الصين لمواصلة الجهود من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد كودري (الجزائر): أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو على إحاطتها. واستمعنا بعناية إلى ممثل المجتمع المدني.

بداية، تؤكد الجزائر من جديد التزامها بمبادئ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونعتقد أن لجنة القرار 1718 (2006) لا تزال المحفل الأكثر ملاءمة وصلة لمناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن ولاية اللجنة وخبرتها التقنية تجعلانها أكثر ملاءمة للتعامل مع هذه القضايا بطريقة متوازنة وموضوعية.

ونؤكد على أهمية الحفاظ على قدرة اللجنة على أداء وظائفها التقنية بفعالية. وفي هذا السياق، نقدر جهود اللجنة المستمرة في معالجة الاستثناءات الإنسانية وتيسير تقديم المساعدة الأساسية للسكان المدنيين. وفيما يتعلق بمختلف الشواغل المعبّر عنها، ترى الجزائر أنه ينبغي معالجة هذه المسائل من خلال القنوات التقنية القائمة في إطار لجنة القرار 1718، حيث يضمن هذا النهج التقييم السليم للمعلومات مع تجنب أي تسييس غير مبرر.

وإذ تواصل الجزائر الدعوة إلى نهج دبلوماسي أكثر شمولا يعالج الأسباب الكامنة وراء التوترات في شبه الجزيرة الكورية، فإنها ترى أن الجزاءات، وإن كانت جزءا من أدوات المجلس، ينبغي تنفيذها جنبا إلى جنب مع مبادرات دبلوماسية هادفة تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز الحوار. وفي هذا الصدد، نؤيد وضع خريطة طريق تدريجية يمكن أن تشمل تدابير متبادلة لتشجيع خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. فقد أظهرت التجارب أن من غير المرجح أن يؤدي نهج "الكل أو لا شيء" إلى نتائج مستدامة.

من جهة أخرى، لا نزال نشعر بقلق إزاء تأثير الجزاءات على السكان المدنيين، وندعو إلى مواصلة الاهتمام بالاعتبارات الإنسانية، ونشجع على تنفيذ فعال لآلية الاستثناءات التابعة للجنة والتي لها دور حيوي في هذا الصدد.

وتطلعا إلى المستقبل، ومن أجل تحقيق سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية، تدعو الجزائر جميع الأطراف إلى المشاركة البنّاءة في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونود التأكيد على أهمية التدابير التالية: الالتزام بالتقييم التقني لتنفيذ الجزاءات، وتعزيز الدعم الإنساني للسكان المدنيين، واتخاذ تدابير تدريجية لبناء الثقة، والمشاركة الدبلوماسية المستدامة التي تعالج الشواغل الأمنية لجميع الأطراف.

ختاما، وإذ نشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل خفض التوترات وتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار مجدٍ، يظل هدفنا المشترك إقامة سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل الدبلوماسية.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها المهمة. ونحيط علما بمساهمة السيد جونا ليف.

في البداية، تؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين، وتدعو إلى بذل جهود متضافرة وملموسة لمكافحة جهود الانتشار في جميع أنحاء العالم. ونكرر تأكيد حكم ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن يسوي جميع الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلام والأمن الدوليين عرضة للخطر.

إن تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية مدعاة للقلق ويتطلب أعلى مستوى من الاهتمام. ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن العديدة التي تحظر برنامجها المستمر والمثير للقلق للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وإلى الامتثال التام لهذه القرارات. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن يعزز مجلس الأمن جهوده ويزيدها لمعالجة القلق المتزايد من التوسع النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما يزيد من حدة التوترات في شبه الجزيرة ويقوض الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل مستدام وطويل الأمد لهذه المسألة الخطيرة للغاية في المنطقة.

ونكرر أيضا دعوتنا الدول الأعضاء إلى الدعم القوي لقرارات مجلس الأمن التي تحدد التزامات الجزاءات وإلى تنفيذها لردع مزيد من التصعيد والتقدم في برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية. فمن شأن هذه الجهود أن تعطي مصداقية لسلطة المجلس وللعمل العالمي لمنع الانتشار النووي.

إن الأزمة الإنسانية والقيود الاقتصادية التي تواجهها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد والتشابك. وبالتالي، من المهم أن يمتد التركيز الواجب إلى معالجة المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان الأساسية في البلد. ندعو في هذا الصدد إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المفاوضات لإنهاء برامجها النووية دون قيد أو شرط وبصورة لا رجعة فيها. وتدعو سيراليون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام القاطع بنزع السلاح النووي بطريقة شفافة وكاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ولا تنطوي على تمييز. إضافةً إلى ذلك، نجدد دعوتنا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، إذ نلحظ إسهامها القيم في وقف تطوير الأسلحة النووية وزيادة الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وبالتالي تعزيز هدف نزع السلاح النووي.

ونختتم بياننا بتكرار دعوتنا السابقة إلى ضرورة إجراء تقييم كلي ومتكامل للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مستندين إلى الجهود العالمية لمنع الانتشار النووي بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد بييدرا كالديرون (الإكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو على إحاطتها. كما استمعنا بإمعان إلى الإحاطة المقدمة من ممثل المجتمع المدني.

تود الإكوادور أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الأفعال المتكررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن، وتقوّض نظام منع الانتشار النووي، وتؤجج التوترات الإقليمية والعالمية. تشكل تجاربها المستمرة للقذائف التسيارية ومواصلة تطوير الأسلحة النووية تهديدات مباشرة للاستقرار الدولي والهيكل العالمي لمنع الانتشار النووي. يضاف إلى ذلك التقارير التي وردت مؤخرا عن شحنات الأسلحة والذخائر وتعبئة القوات الكورية الشمالية إلى خطوط المواجهة الروسية في أوكرانيا، وهي أعمال مثيرة للقلق وخطيرة.

إن انعدام الاتساق وغياب رسالة موحدة لمجلس الأمن تجاه سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتسم بالتحدي يقوّضان مصداقيته. فصمت المجلس يبعث برسالة مبهمة إلى بيونغ يانغ. في الماضي، تمكن مجلس الأمن من إرسال رسالة واضحة وموحدة بشأن انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غير أنني اليوم أعرب عن بالغ أسفي لحالة الجمود الذي تعتري مداولات المجلس. وما دامت هذه الخلافات تقف عائقاً أمام استجابة جماعية فعالة، فإن التهديدات

للسلم والأمن الدوليين ستتفاقم. إن دعم أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع تتطلب من المجلس إرسال رسالة تؤكد أهمية احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. ويجب أن نتذكر أن الميثاق يمنحنا المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تسترشد القرارات التي نعتمدها بهذا المبدأ فوق كل اعتبار آخر.

إن الأعمال أحادية الجانب التي تعطي الأولوية للقوة العسكرية على حساب الحوار والتعاون تقوض الركائز التي بُنيت عليها منظمتنا. وفي هذا الصدد، تدعو الإكوادور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الفوري لأنشطتها الاستفزازية والامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب الميثاق. بما أن هذه هي المرة الأخيرة التي ستتاح فيها لبلدي فرصة تناول هذه المسألة، إذ تنتهي فترة عضويتنا في المجلس التي استمرت عامين، فإننا نحث مجدداً الأعضاء الأكثر تأثيراً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تجديد التزامها بالبحث عن حل قائم على الحوار وتجنب التصعيد غير الضروري الذي قد تكون له عواقب وخيمة. فلا بد أن تسود الدبلوماسية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة اليوم.

لقد استمعنا باستغراب إلى السيدة روزماري ديكارلو. فقد كانت إحاطة غريبة للغاية من مسؤولة رفيعة في الأمم المتحدة، حيث استندت فيها إلى بيانات صحفية لا تستطيع الأمم المتحدة التحقق من صحتها. لماذا تعرض هذه المعلومات هنا في هذه القاعة؟ إن من استمعوا إليها لم يعوا عبارتها الأخيرة، وسيعتبرون ما رددته من تلميحات صحفية حقائق ثابتة تعبر عن مواقف المنظمة. وبذلك، تكون شاركت في إثارة رواية مسيسة، في خرق لالتزاماتها بموجب المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة. لقد سبق أن تكلمت عن طابع تقييمات السيد ليف، ولن أكرر ما قلته فيما يتعلق بالاستنتاجات التي توصل إليها أعضاء فريق الخبراء المنتهية ولايته حاليا والتابع للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 1718 (2006) الذين زاروا كييف، والذين لم يكن أي منهم خبيراً في القذائف.

في السنوات القليلة الماضية، وبمبادرة من الولايات المتحدة، عقد مجلس الأمن عدداً كبيراً من الجلسات بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تحت ذرائع خادعة. وقد دأب المجلس على عقدها في كل مرة تتخذ فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابير واجبة لتعزيز أمنها القومي رداً على الاستفزازات العسكرية التي تثيرها واشنطن وسيول وطوكيو. وكان للجلسات هدفان رئيسيان – من جهة، تحميل بيونغ يانغ المسؤولية الكاملة عن تدهور الحالة في شبه الجزيرة، ومن جهة أخرى، تصوير أنفسهم كحفظة السلام الرئيسيين في المنطقة. غير أن الأمور ليست بهذه البساطة، بل على العكس من ذلك تماماً.

إذ يجري عمداً قلب الحالة رأساً على عقب، كما لو لم تكن الولايات المتحدة وحلفاؤها هم من يسعون إلى توسيع نطاق وجودهم العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأقصى سرعة ممكنة، مقوضين بشكل ممنهج فرص إقامة هيكل أمن جماعي هناك لا يقوم على التكتلات. كما لو أن أعداء بيونغ يانغ لم يكونوا هم من نفذوا في الأشهر القليلة الماضية مناورات عسكرية ضخمة تحت مسمى "درع الحرية" و "راية الحرية" و "حافة الحرية"، بتخطيط نووي مشترك. عن أي حرية يتكلمون بالضبط؟ وقد تفاقمت تلك الأعمال الاستفزازية بحشد مئات الوحدات من العتاد الجوي والقوات البرية وأفراد البحرية ووحدات المهمات الخاصة على حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لنا تذكير المجلس بأن تلك المناورات تتضمن التدرب على سيناريوهات لنزاع مسلح افتراضي باستخدام الأسلحة النووية، والتصفية الجسدية للقيادة في كوريا الشمالية. وكما نعلم جميعاً، فإن تلك السياسات تنتهك قرارات مجلس الأمن بشأن تسوية الحالة الكورية، والتي تنص على أن المشاكل في شبه الجزيرة الكورية يجب أن تُحل حصراً بالسبل السلمية والدبلوماسية والسياسية وعبر الحوار. وهذا منصوص عليه صراحة في القرارات نفسها التي يشير إليها أعضاء المجلس دائماً.

وفيما يتعلق بالتعاون بين روسيا وبيونغ يانغ، فقد سبق أن حددنا موقفنا مراراً. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جارتنا وشريكتنا المقربة التي نسعى إلى تطوير العلاقات معها في شتى المجالات، وهذا حق من حقوقنا السيادية. إن تعاون روسيا مع جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية في المجال العسكري وغيره يتوافق مع القانون الدولي ولا يمثل انتهاكاً له. وهو لا يستهدف أي بلدان ثالثة ولا يشكل تهديداً للدول في المنطقة أو المجتمع الدولي. وينبغي ألا يساور أحد أدنى شك في أننا ماضون في توطيد ذلك التعاون.

وقد جرى التصديق على معاهدة شراكة استراتيجية شاملة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وتحدد الوثيقة المبادئ الأساسية لمواصلة تطوير العلاقات الروسية الكورية، مع التركيز على تعميق الشراكات والتعاون الاستراتيجي في مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية لكلا البلدين وإرساء نظام دولي عادل. إن المعاهدة غير تصادمية. فهي ذات طابع دفاعي وتهدف إلى الحفاظ على الاستقرار في شمال شرق آسيا. وما فتئ أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي يشيرون إلى أن الناتو حلف دفاعي وفقًا لقواعدهم، فلماذا هم قلقون جدا الآن إذا كنا نتحدث أيضًا عن الدفاع المشترك؟

أود أن أرد على الحجج التي قدمها ممثل جمهورية كوريا. قبل أن يتحدث عن عواقب تصرفات بيونغ يانغ، من الأفضل له أن يتوصل أولاً إلى حقيقة ما يحدث في بلده. ولا أشير إلى الحالة السياسية الداخلية وحدها. فاستنادا إلى التسريبات الإعلامية، حاولت سول في الأشهر الأخيرة عن قصد إثارة تصعيد حاد للتوترات في شبه الجزيرة. ولتحقيق هذه الغاية، أُرسلت طائرات مسيّرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إثارة رد فعل شديد من بيونغ يانغ. وهناك أيضا معلومات تفيد بأن وزير الدفاع السابق لجمهورية كوريا كان يخطط لضرب مواقع في كوريا الشمالية حيث أُطلقت بالونات مملوءة بالقمامة. وإذا كان هذا هو الحال، فإن ادعاءات سول التي لا أساس لها من الصحة حول الطابع الخطير المزعوم للتعاون بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبدو سخيفة وتتسم بالنفاق.

وقبل اليوم، كانت الطلبات المثيرة للقلق بعقد جلسات إحاطة لمجلس الأمن حول هذه المسألة تبدو أنها تنفيذ روتيني لتعليمات سياسية كانت تهدف على ما يبدو إلى إقناع الجمهور المحلي. وبعبارة أخرى، بعد التصعيد الذي تسببوا بأنفسهم فيه، حاولوا إظهار رصدهم المزعوم للتطورات في شبه الجزيرة ومحاولتهم إشراك مجلس الأمن في اتخاذ إجراء حيال ذلك. وكل ذلك تؤكده البيانات المقتضبة والموجزة على نحو استثنائي التي أدلى بها الذين عقدوا جلسة اليوم وحججهم المتطابقة. وكان يمكن جعلهذه الجلسة الممتعة أقصر لو أنهم حددوا شخصًا واحدًا فقط للتكلم بالنيابة عن جميع البلدان السبعة التي طلبت عقد هذه الجلسة. ولم يكن ذلك ليضيف أو ينقص من رواياتهم. بيد أن اختيار موضوع جلسة اليوم غير معقول تماما. فبأي حق تحاضر الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة بشأن توسيع نطاق المشاركة العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في حين أن واشنطن تحديدا هي التي دأبت على الانخراط في هذه السياسات في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة؟

وبغض النظر عن كون هذه الاتهامات نفاقا، فإنها لا تعدو محاولة لصرف الانتباه عن المأزق داخل أوكرانيا وعلى خط المواجهة على السواء وكذلك لتبرير مشاركة متخصصين عسكريين تابعين لحلف الناتو في النزاع. ويتحدث الفرنسيون والأنجلوساكسون علنًا عن الحرب الهجينة التي يخوضونها ضد روسيا بهدف إلحاق هزيمة استراتيجية بها. وفي إطار هذه الحرب بالوكالة، فإنهم لا يكتفون بإغداق مختلف أنواع الأسلحة على النظام في كييف، بل ينشرون أيضًا قواتهم في أوكرانيا. وتقاتل حاليا قوات من الجيوش الغربية في صفوف القوات المسلحة الأوكرانية؛ هذه حقيقة. إنهم ليسوا متطوعين، بل ضباط سيستحيل من دونهم على الأوكرانيين أن يستخدموا الأسلحة الغربية بعيدة المدى وكذلك الوسائل القتالية الأوكرانية بعيدة المدى. وبدون مشاركتهم وبدون بيانات الاستطلاع الفضائي التي لا يمكن لكييف – كما يدرك الجميع – الحصول عليها بمفردها وبدون متخصصين في برمجة توزيع المهام الجوية، لن يتمكن الأوكرانيون ببساطة من استخدام المعدات المتعلقة بالقذائف.

لقد تمكن نظام كييف بفضل المساعدة العسكرية الغربية من تنفيذ عملية توغل في كورسك في شهر آب/أغسطس والتي كانت في الأساس هجومًا غير مبرر على المدنيين المسالمين في مدن روسية. وأطلقت القوات المسلحة الأوكرانية النار بلا رحمة على المدنيين من

مسافة قريبة واختطفت أشخاصًا ومنعت إجلاءهم. وقد تكلمنا عن ذلك بالتفصيل خلال الاجتماع غير الرسمي المعقود بصيغة آريا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، مع إفادة شهود عيان أثبتت أن هذا الهجوم المتهور نُفذ بمشاركة نشطة من عناصر أجنبية. ولكن الوفود الغربية في القاعة تفضل تنحية ذلك جانبا بخطاب لا يخلو من نفاق حول حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس واستعدادها لتقديم الدعم اللازم لأوكرانيا.

وقد استمعنا اليوم إلى إشارات إلى فريق رصد الجزاءات المتعدد الأطراف لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي آلية تقدَّم على أنها تحل نوعا ما محل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أننا نراها منخرطة حصرا في نسخ المعلومات حرفيًا من المقالات الصحفية، تمامًا كما فعلت السيدة ديكارلو اليوم، ومن ثم فقد فقدت مصداقيتها تمامًا. وبالتالي، نود أن نشدد على أن هذه الأداة، التي أُنشئت بالتحايل على مجلس الأمن، لا تتمتع بأية ولاية دولية شرعية. ويتعارض إنشاؤها مباشرة مع ميثاق الأمم المتحدة بتقويض الصلاحية الحصرية لمجلس الأمن المتمثلة في رصد تنفيذ تدابير الجزاءات التي يفرضها. وبالتالي، فإن أي نواتج معدَّة في إطار هذه الصيغة ستكون غير مشروعة على الإطلاق ولن تكون – دون شك من جهتنا – سوى افتراءات ومعلومات مضللة.

وفيما يتعلق الآن بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، أشير مرة أخرى في هذا الصدد إلى أنه سيكون من الأفضل لمجلس الأمن أن يعيد النظر أساسا في النُّهج المتبَعة لإنهاء الجمود الخطير بدلاً من زيادة تصعيد التوترات. لقد ذكرنا مراراً وتكراراً السبيل الممكن للمضي قدمًا نحو التطبيع، ولكن لا بد لكي يحدث ذلك أن تعيد العواصم الغربية بشكل أساسي تشكيل عقلياتها العالقة في عقلية الحرب الباردة. وكلما عجلت واشنطن والمتواطئون معها بالتوقف عن التفكير بهذه الطريقة المتجاوَزة، نجح مجلس الأمن في تحسين الحالة في المنطقة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيد جونا ليف من منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي في مداولاتنا.

تثير الإحاطات التي قُدمت للتو قلقا شديدا ولن تشكل، في حال تأكدت، انتهاكًا للقانون الدولي فحسب، بل ستمثل أيضًا تطوراً قد تكون له عواقب وخيمة على الأمن الأوروبي والآسيوي والعالمي.

وتبدو لنا ثلاثة جوانب مهمة جدا في هذا الصدد.

أولا، من المنظور القانوني، سيُضاف نشر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقوات مسلحة، إذا ما ثبت ذلك، إلى العدد المتزايد من التقارير الموضوعية عن عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى روسيا. فأي صفقة أسلحة مبرمة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكا للجزاءات التي فرضها المجلس. ويشمل ذلك بيع الأسلحة وتصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو وشراءها واستيرادها منها. ويثير استخدام القذائف التسيارية من طراز KN-23 وأثر استخدامها على السكان المدنيين الأوكرانيين أيضا تساؤلات حول احترام القانون الدولي الإنساني.

كما أن التعاون العسكري، كما هو موضح، محظور بموجب القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016). وبينما نص القرار 2397 (2017) على إعادة جميع العمال الأجانب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم، فإن وجود الآلاف من القوات لا يتوافق مع نص ذلك القرار وغيره من القرارات الملزمة، ناهيك عن روحها. وبالتالي، فإن انتهاكًا واحدًا للقانون الدولي يفضي إلى انتهاك آخر، بمعنى أن خرق الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدعم العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا.

وتعرب سويسرا عن أسفها البالغ لعدم تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بسبب استخدام روسيا لحق النقض (انظر S/PV.9591)، مع أن الفريق كان يحقق في مزاعم بشأن عمليات نقل للأسلحة بصورة غير مشروعة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا.

ثانيا، تدين سويسرا العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ومن المروع أن روسيا تواصل عدوانها العسكري على الرغم من النداءات الواضحة والمتكررة من الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. لا يتعارض إرسال قوات مسلحة من بلدان ثالثة لدعمها مع تلك النداءات فحسب، بل ويتعارض أيضا مع روح ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الأطراف الثالثة إلى الامتناع عن أي عمل من المحتمل أن يؤجج العدوان العسكري الروسي. وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف الأعمال العدائية فورا وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية.

أخيرا، فيما يتعلق بهيكل عدم الانتشار الذي أُنشئ بعناية على مدى العقود الخمسة المنصرمة، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية وبرامجها ذات الصلة على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه والالتزام بالوقف الاختياري الذي فرضته على نفسها بشأن التجارب النووية. تدعو سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وروسيا، بصفتها الدولة الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مدعوة إلى تعزيز المعاهدة لا إضعافها.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية وواجب الاستجابة للتحدي المزدوج المتمثل في العدوان العسكري على أوكرانيا ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، تواصل سويسرا دعم البحث عن حل سلمي وتظل على استعداد للإسهام في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي السلامة الإقليمية والاستقلال. ولا شيء يمكن أن يبرر العواقب الإنسانية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية الكارثية لذلك العدوان العسكري. إنه يضر الجميع ولا يفيد أحدًا.

كما إننا سنظل ملتزمين بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية ونحث على استخدام المساعي الحميدة للأمين العام من أجل العودة إلى الحوار وإزالة التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار بناء مع مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة.

السيد كومانغا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد موزامبيق برئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الإحاطة. ونشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جونا ليف، المدير التنفيذي لمركز بحوث التسلح في حالات النزاع، على إحاطتيهما ومعلوماتهما بآخر المستجدات بشأن الموضوع قيد النظر. وننوه بحضور ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة. كما نعرب عن تقديرنا لمشاركة ممثل أوكرانيا وممثل الاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

لقد أعربنا عدة مرات في هذه القاعة عن قلقنا البالغ إزاء استمرار التسلح في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يقوض نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية حساسة نظراً لاحتمال أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التوترات في المنطقة. وتنطوي هذه الحالة على مخاطر، لا سيما فيما يتعلق بانتشار الأسلحة، التي يمكن أن تقع في أيدي جماعات إرهابية أو كيانات غير مرخص لها، ما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وفي ذلك السياق نواصل الدعوة إلى ممارسة الاعتدال وضبط النفس وتجنب الأعمال الانفرادية أو اللغة التحريضية.

وللمجتمع الدولي دور حاسم في تعزيز الحوار الذي يفضي إلى سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية. وتكتسي مسؤوليتنا الجماعية أهمية قصوى، لأنها قد تسهم في اجتثاث التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والقضاء عليه. وندعو جميع الدول المستوردة والمنتجة إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية من خلال الحوار والتعاون الفعال لضمان السلام والاستقرار المستدام في المنطقة وفي العالم بأسره.

ولن يتسنى تحقيق السلام والأمن في أي مكان إلا من خلال إنفاذ التدابير والصكوك الدولية. معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتضطلع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بدور حاسم في ذلك الصدد. وهذا هو الوقت المناسب لكي نلتقي جميعا حول نداء الأمين العام في خطته لنزع السلاح.

وفي الختام، فإن العالم الذي يقل فيه انتشار الأسلحة النووية سيكون دائما عالما أكثر سلاما وأمنا. وإلا فطالما أن الاتجاه الحالي نحو التنافس والسباق النووي هو السائد، فإن السلام والاستقرار العالميين سيواجهان تهديداً دائماً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ليف على إحاطتيهما.

لقد سعت روسيا، باستخدامها حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591)، إلى منع إجراء تحقيقات موضوعية حاسمة في انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن لحجب العالم عن حقيقة الأعمال الخطيرة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتواطؤ روسيا فيها.

إن فقدان اللجنة يجعل منظمات مثل منظمة أبحاث التسلح في النزاعات أكثر أهمية. وتشعر الولايات المتحدة بالامتنان لأن خبراءها المستقلين الذين يحظون باحترام كبير يواصلون تقديم تقارير واضحة وذات مصداقية عن الانتهاكات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتظهر تلك التقارير سبب استماتة روسيا في إلغاء تجديد الولاية: فروسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منخرطتان في عمليات نقل أسلحة وتدريب غير قانوني، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات المجلس.

وتحظر القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016) مجتمعة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلقي أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد أو تدريب على الأسلحة أو مساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تزويدها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اتخذت تلك القرارات رداً على التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية. وهي دليل على التزامنا المقدس بدعم السلم والأمن الدوليين. وروسيا تعرف ذلك. فقد صوتت مؤيدة كل قرار من تلك القرارات (انظر S/PV.5551 و S/PV.6141 و S/PV.7638). ومع ذلك، انتهكتها في كلا الاتجاهين.

إننا نقدر أن كوريا الشمالية أرسلت إلى روسيا أكثر من 000 20 حاوية شحن من الذخائر حتى الآن، تحتوي على ما لا يقل عن 6 ملايين دانة مدفعية ثقيلة، بالإضافة إلى أكثر من 100 قذيفة تسيارية. وتؤيد النتائج المستقلة التي توصل إليها مركز أبحاث التسلح ما رأيناه في التقارير الصحفية والتحليلات الأخرى مفتوحة المصدر. وقد أُطلقت تلك القذائف بعد ذلك على أوكرانيا، وسقطت بالقرب من البنية التحتية المدنية والمناطق المأهولة بالسكان مثل كييف وزابوريجيا. وواصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استعداداتها لنقل المزيد من الصواريخ إلى روسيا في أواخر عام 2024. ولدينا أيضا معلومات تفيد بأنه يجري إدخال عدد كبير من قطع مدفعية ذاتية الدفع عيار 170 مليمترا وقاذفات صواريخ متعددة المدى عيار 240 مليمترا من صنع "جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" في النزاع.

والآن تلجأ روسيا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل الحصول على القوى البشرية والذخائر لمواصلة حربها العدوانية ضد أوكرانيا، حيث استقبلت أكثر من 000 11 جندي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أراضيها. وهذه المعلومات ليست من الصحافة، بل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهؤلاء ليسوا مجرد جنود عاديين: فقد أرسلت كوريا الشمالية وحدات من قوات النخبة الخاصة إلى روسيا. وتعد هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها القوات الكورية الشمالية في عمليات قتالية برية واسعة النطاق منذ أكثر من 70 عاما، والمرة الأولى التي تشارك فيها خارج شبه الجزيرة الكورية.

ومن المرجح أن تستخدم روسيا هذا الانتشار كأساس لتدريبات مشتركة في المستقبل مع الجيش الشعبي الكوري.

إن هذا ليس طريقا ذا اتجاه واحد. فكلما زاد اعتماد روسيا على دعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زادت استفادة هذه الأخيرة، مما يفاقم الأخطار التي تهدد السلام والأمن ليس في أوروبا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. وفي الأشهر الأخيرة، قدمت روسيا التدريب لقوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المدفعية ومنظومات الطائرات المسيّرة وعمليات المشاة الأساسية، بما في ذلك تطهير الخنادق، وهو مؤشر على أن تلك القوات تشارك في عمليات على الخطوط الأمامية وتشارك مباشرة في الأعمال العدائية ضد أوكرانيا. ولدينا أيضا معلومات تفيد بأن روسيا نقلت منظومات دفاع جوي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويواصل الكرملين توفير النفط المكرر المجاني والمدعوم لنظام كيم، بما يتجاوز السقف الذي حددته الأمم المتحدة بـ 000 500 برميل، فضلا عن بيع التكنولوجيا والمعدات ذات الاستخدام المزدوج. وما يقلقنا أكثر من ذلك بشكل خاص هو نية موسكو مشاركة تكنولوجيا السواتل والفضاء مع بيونغ يانغ، والتي أظهرت الحرب في أوكرانيا بوضوح أنها حاسمة بالنسبة لقدرة الجيش على الاتصال وجمع المعلومات الاستخباراتية في ساحة المعركة الحديثة. ولا تزال روسيا تحمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الإجراءات المشتركة في المجلس، وتعرقل تنفيذ الجزاءات المفروضة على هذا البلد، بينما تحاول الإفلات من اللوم على انتهاكاتها.

ومما يثير الجزع تقديرنا بأن روسيا قد تكون على وشك قبول برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية، ما يظهر تراجع التزام موسكو المستمر منذ عقد من الزمن بنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ونعتقد أن موسكو ستزداد ترددا في انتقاد تطوير بيونغ يانغ للأسلحة النووية وستواصل عرقلة اعتماد جزاءات أو قرارات تدين سلوك كوريا الشمالية المزعزع للاستقرار، كما رأينا بالفعل.

يجب على كل واحد منا أن يندد بهذا الاستهتار. فقد وفرت الصين لفترة طويلة جدا الغطاء السياسي لانتهاكات روسيا، مما شجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة إطلاق قذائفها التسيارية، في جملة سلوكيات استفزازية خطيرة أخرى. وهذا سلوك لا يليق بأي دولة عضو مسؤولة، ناهيكم عن عضوين دائمين في المجلس. فأعضاء المجلس المسؤولون يأخذون واجبهم في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين على محمل الجد. وأعضاء المجلس المسؤولون يؤيدون القرارات التي تحد من انتشار الأسلحة النووية ويطالبون بالانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان. وليس لدى أعضاء المجلس المسؤولين أي سبب للخوف من الخبراء المستقلين والموضوعيين. وأعضاء المجلس المسؤولون لا يمكّنون الطغاة من تحقيق مكاسب سياسية خاصة بهم.

زرت أوكرانيا قبل عامين فقط. ورأيت عن قرب الدمار واليأس – رأيت أما في كييف اضطرت إلى الإمساك بيد ابنتها الميتة بعد هجوم روسي على المبنى الذي تقع فيه شقتها، وطفلة ترغب بشدة بالعودة إلى المدرسة، وعاملة إغاثة إنسانية احتجزتها القوات الروسية وعذبتها، وكانت مصدومة لدرجة لا تكاد تستطيع معها الكلام. لن أنسى أبدا الأهوال التي أطلقها بوتين. ولكنني لن أنسى أبدا قدرة الشعب الأوكراني على الصمود. فقد دافعوا لسنوات عن أرضهم وحريتهم وهويتهم. ودافعوا عن بعضهم بعضا أيضا: فآووا الجيران الذين فقدوا منازلهم، وخاطروا بحياتهم لإطعام المحتاجين، ورعوا الأيتام حتى استعادة صحتهم، وأظهروا للعالم أن المجتمع هو شكل من أشكال المقاومة.

وهم يواجهون اليوم تهديدات جديدة، تهديدات خطيرة. ولا يمكن لأي حق نقض أن ينكر هذا الواقع القاسي. أعلم أن شعب أوكرانيا سيستمر في مواجهة القمع والإمبريالية والانتشار المتهور للأسلحة. ولكن يجب علينا جميعا أن نقف معهم. لذلك تدعو الولايات المتحدة روسيا مرة أخرى إلى وقف التعاون العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإنهاء هذه الحرب العدوانية العبثية ضد أوكرانيا وسحب قواتها فورا من الأراضي الأوكرانية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وأود أيضا أن أرد على الصين بشأن الدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد قلنا مرارا وتكرارا بأننا على

استعداد لإجراء حوار غير مشروط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كل مرة كنا نمد يدنا إليها، كانت تقابلنا بأن تقبض يدها. وإذ أتكلم هنا اليوم، فإننا نرحب بمواصلة الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أخيرا، علينا أن نواصل العمل للوفاء بمسؤولياتنا كأعضاء في المجلس لإعلاء ميثاق الأمم المتحدة الذي أقسمنا جميعا على حمايته. إن شعب أوكرانيا يطالبنا بذلك، ويستحق منا ذلك، إنه يستحق سلاما عادلا ودائما. لذلك فلنقم جميعا بدورنا لمساعدتهم على تحقيق ذلك.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وقد طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لم أكن أخطط في الأصل لأخذ الكلمة مرة أخرى. إلا أن الرئيسة، بصفتها ممثلة الولايات المتحدة، ذكرت الصين مرارا وتكرارا. لذلك ليس لدي خيار سوى الرد بإيجاز.

لقد قامت ممثلة الولايات المتحدة في بيانها بتحوير وتشويه سياسة الصين وموقفها من شبه الجزيرة الكورية. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. فلطالما دأبنا، باعتبارنا دولة كبرى مسؤولة وعضوا دائما في مجلس الأمن، على مناصرة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولطالما شجعنا على التسوية السياسية للنزاعات والتوترات الإقليمية. ولطالما أيدت الصين السلام وبذلت الجهود من أجل الحوار وصون الاستقرار، سواء كان ذلك في أوكرانيا أو في شبه الجزيرة. وسنواصل القيام بذلك.

وفي الوقت نفسه، نأمل أن تؤدي الولايات المتحدة دورا إيجابيا في التسوية النهائية لهذه القضايا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

لن أرد بشكل مباشر لأن القضية المطروحة هي ما إذا كانت الصين تقدم الدعم لجهود روسيا وتحمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد شهدنا ذلك مرارا وتكرارا في المجلس. لذلك أختم من حيث بدأت في بياني. وبياني لا يزال قائما كما ألقيته.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يقترب هذا العام من نهايته بوصفه أكثر الأعوام تعقيدا ومأساوية في التاريخ الحديث. ومع ذلك، ما زلنا حتى اليوم نشهد تكرارا للممارسات غير الطبيعية في مجلس الأمن، حيث تُنحى المناقشات بشأن المسائل العملية التي ترتبط مباشرة بالسلام والأمن الدوليين جانبا، بينما تتخذ بعض الدول الأعضاء الفردية مواقف غير معقولة تجاه دول مستقلة ذات سيادة من أجل مصالحها الجيوسياسية الضيقة.

وهذه الجلسة مثال آخر على إهمال مجلس الأمن لواجباته الهامة التي كلفه بها المجتمع الدولي وإساءة استخدامه كأداة من أدوات الولايات المتحدة للضغط السياسي وكمنصة دعائية لنشر رأي عام شرير. وأدين بشدة الولايات المتحدة والقوى التابعة لها لعقد هذه الجلسة غير القانونية، في محاولة لتشويه الحقائق سعياً وراء مصالحها الجيوسياسية الأنانية، من دون أي اعتبار لميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي المعترف به.

إن الولايات المتحدة وحلفاءها ليسوا سوى المذنبين الرئيسيين الذين حرضوا على المواجهة والشقاق بين الدول وتسببوا في ارتكاب مذابح لا تتوقف ضد المدنيين بتدخلات عسكرية غير مسؤولة وغير قانونية على مدار العام في جميع أنحاء العالم. فمنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، تجاوزت المساعدات العسكرية الأمريكية لزمرة زيلينسكي 60 بليون دولار أمريكي بكثير. تبين هذه الحقيقة وحدها مدى مساهمتها في تدمير السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. وعلى وجه الخصوص، سمحت الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها لأوكرانيا بضرب الداخل الروسي بأسلحة بعيدة المدى زودتها بها الولايات المتحدة، وحذت بعض الدول الغربية الأخرى حذوها، مما دفع الأزمة الأوكرانية إلى مرحلة أكثر خطورة وأثار المخاوف من اندلاع حرب عالمية جديدة.

كما أن الولايات المتحدة وحلفاءها هم الذين تسببوا في حالة الفوضى العارمة والاضطراب الحاليين وأسوأ كارثة إنسانية على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط. كما أن الأعمال العسكرية المتهورة التي تقوم بها الولايات المتحدة والتي تقوض بشكل خطير السلام والأمن الدوليين قد تجاوزت حدودها بالفعل في شبه الجزيرة الكورية. لقد نشرت الولايات المتحدة عشرات الآلاف من قواتها وجميع أنواع العتاد العسكري ذي التقنية العالية في حالة تأهب دائم لعدة عقود في شبه الجزيرة الكورية، ونظمت تدريبات حربية عدوانية محمومة سنوياً، وحشدت عتادها النووي الاستراتيجي. ورفعت مؤخراً مستوى تحالفها مع جمهورية كوريا إلى كتلة عسكرية تعتمد على الأسلحة النووية، ومن ثم لم يعد اندلاع حرب نووية في شمال شرق آسيا احتمالاً قائماً بل مسألة وقت.

وفي حين تنخرط الولايات المتحدة في تدخلات عسكرية وتهديدات حربية ضد دول ذات سيادة في جميع أنحاء العالم، فقد دعت إلى هذه الجلسة، للحديث عن تدخل عسكري مزعوم من قبل جهة ما. هذا حقا مثال على قيام المذنب برفع الدعوى أولاً.

وأيا كان ما تفعله البلدان المؤيدة للولايات المتحدة فهو قانوني ويسهم في السلام والأمن، ولكن عندما تمارس بلدان ذات سيادة مناهضة للولايات المتحدة حقوقها المشروعة، فإن كل ما تفعله يكون غير قانوني ويهدد السلام والأمن. إن هذا الكلام غير مقبول على الإطلاق وهو مثال نموذجي على ازدواجية المعايير.

عندما يتعلق الأمر بالتطور الطبيعي للعلاقات التعاونية بين الدول ذات السيادة، وهو ما يتوافق تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فهذا ليس أمر يمكن التدخل فيه. تستند العلاقة بين كوريا وروسيا إلى معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأسابيع الأخيرة. إنها معاهدة تعزز رفاه شعبي البلدين وبمثابة آلية أمنية لتخفيف التوترات في المنطقة وضمان الاستقرار الاستراتيجي في العالم. وستكون مساهمة إيجابية في السلام والأمن الدوليين ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون موضع انتقاد.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تتسامح أبدًا مع الممارسات التعسفية والمتعجرفة للولايات المتحدة والقوى التابعة لها في محاولاتها لفرض نظام هيمنة أحادي القطب. وسوف تفي بمسؤوليتها في الدفاع عن العدالة الدولية الحقيقية وحماية السلام والاستقرار العالميين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك سان مارينو.

وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيد جونا ليف على إحاطتيهما.

سوف أركز في مداخلتي اليوم على موضوعين رئيسيين مرتبطين ببعضهما اليوم بطريقة أكثر خطورة من أي وقت مضى: أولاً، انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي، وثانياً، التعاون العسكري المتزايد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، والذي يشكل تصعيداً خطيراً وتوسيعاً للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، مع ما يترتب على ذلك من آثار أمنية خطيرة ومباشرة لا بالنسبة لأوروبا فحسب، بل وللعالم بأسره.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار، فإن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية والمتعلقة بالقذائف تشكل تهديداً أمنياً مباشراً لجميع البلدان وللهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ككل. يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل فورا لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية والبرامج النووية القائمة على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأن توقف جميع الأنشطة

ذات الصلة. هذا ما قاله اليوم كل من في هذه القاعة تقريبًا. يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، ضمان التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة. ونشدد على أن تلك الجزاءات لا تزال سارية بالكامل، على الرغم من الفيتو الروسي الذي حال دون مواصلة فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) عمله (انظر S/PV.9591).

كما نكرر دعوتنا إلى نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق هذا الهدف والعودة إلى الدبلوماسية. لن يتم أبدا قبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة حائزة للأسلحة النووية. يجب أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير.

وبالانتقال إلى مسألة توسيع نطاق التعاون العسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، بما في ذلك المشاركة المباشرة في القتال ضد القوات المسلحة الأوكرانية، أود أن أؤكد مرة أخرى إدانة الاتحاد الأوروبي القاطعة والقوية لهذا التصعيد الكبير في حرب العدوان غير المشروعة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا.

إن وجود الآلاف من جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يتعاونون مع الجيش الروسي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة. هذا عمل عدائي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تترتب عليه عواقب وخيمة على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. لم تعد روسيا تنشر عن عمد عدم الاستقرار والتصعيد في أوروبا وحدها، بل وفي شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع نطاقًا.

وإنما تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا على زيادة تعاونهما العسكري في مجالات أخرى أيضًا. هناك أدلة واضحة على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت تزود روسيا بالأسلحة، بما في ذلك قذائف المدفعية والقذائف البالستية، التي استخدمتها روسيا ضد أوكرانيا. إن أي عمليات تصدير أو استيراد للأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة. وتتحمل روسيا نفسها، وهي عضو دائم في المجلس، المسؤولية المباشرة عن تلك الانتهاكات. نحث البلدان الثالثة على وقف جميع المساعدات التي تقدمها لروسيا في حربها العدوانية. ولا يشمل ذلك الدعم العسكري المباشر فحسب، بل ويشمل أيضًا توفير السلع ذات الاستخدام المزدوج والمواد الحساسة التي تدعم القاعدة الصناعية العسكرية الروسية.

أصبح الطابع المترابط لهذه التطورات واضحا بشكل متزايد ومثير للقلق. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق خاص إزاء احتمال قيام روسيا بنقل أي قدرات أو تكنولوجيات عسكرية متقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التكنولوجيا النووية أو التكنولوجيا المتعلقة بالقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ضوء ذلك، فإن التحول الواضح في موقف روسيا بشأن نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موضع شبهات وخطير وغير مقبول إلى حد كبير. وحتى لا ننسى، فإن روسيا قد تخلت عن التزاماتها الرئيسية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزامات بمنع الانتشار النووي، وتنتهك قرارات متعددة لمجلس الأمن – وهي قرارات اتُخذت بتأييد روسيا نفسها. إن ما هو على المحك قد يكون هائلاً من حيث أبعاده وعواقبه على السلام والأمن الدوليين العالميين. والمجلس بحاجة إلى التدخل قبل فوات الأوان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمدير التنفيذي ليف على إحاطتيهما.

إن المشاركة المباشرة لقوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا هي الآن حقيقة واقعة. ابتداءً من 14 كانون الأول/ديسمبر على أقصى تقدير، هناك قدر

كبير من الأدلة، بما في ذلك لقطات الفيديو التي التقطتها طائرات أوكرانية مسيرة، تؤكد مشاركة جنود كوريين شماليين في الهجمات على المواقع الأوكرانية. وقد قامت القوات الروسية بدمج تلك الوحدات في تشكيلات مشتركة، واستخدامها في عمليات ضد القوات الأوكرانية في منطقة كورسك.

كما يظهر في لقطات الفيديو، تستخدم القوات الكورية الشمالية تكتيكات محددة. تتقدم القوات أساسا بأعداد كبيرة سيراً على الأقدام عبر الأراضي المفتوحة وفي سلاسل ممتدة. ويحمل هذا النهج تشابها كبيرا مع تكتيكات المشاة المستخدمة خلال الحرب العالمية الثانية، ولكنه غير مألوف بدرجة كبيرة بالنسبة للحرب الروسية الأوكرانية. ومن السمات البارزة الأخرى افتقار القوات إلى الوعي بالأسلحة الحديثة مثل أنظمة المركبات الجوية المسيرة. وتكشف أدلة الفيديو المتوفرة أن الجنود الكوريين الشماليين يبدو أنهم لم يتلقوا أي إعداد للرد على هجمات الطائرات المسيرة ويفتقرون حتى إلى الفهم الأساسي لتدابير مواجهة التهديدات المتعلقة بالطائرات المسيرة. وقد عانوا بالفعل من خسائر ملحوظة. واعتبارا من 14 كانون الأول/ديسمبر، بلغت الخسائر المقدرة للوحدات المكونة من الأفراد الروس والكوريين الشماليين حوالي 200 جندي.

وإزاء هذه الخلفية، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توريد الأسلحة والذخيرة إلى روسيا. وعلى وجه الخصوص، منذ كانون الأول/ديسمبر 2023، نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من 000 20 حاوية ذخائر ومعدات عسكرية، بالإضافة إلى أكثر من 100 قذيفة تسيارية إلى روسيا، استخدمتها موسكو ضد أوكرانيا. وقد سُجلت أحدث حالة يوم الجمعة الماضي، عندما استخدمت روسيا قذيفة واردة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ضربتها الضخمة ضد البنية التحتية الحيوية للطاقة في أوكرانيا. وقد أبلغ وفد أوكرانيا مجلس الأمن بتلك الضربة في جلسة يوم الاثنين (انظر S/PV.9816).

وينبغي التشديد على أن روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال عمليات نقل الأسلحة هذه، تنتهكان بشكل صارخ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنصوص عليه في قرارات متعددة لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن تدريب روسيا لقوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينتهك أيضا نفس القرارات.

وأود أن أكرر التأكيد على أنه ما كان لروسيا أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتمكنا من إنتاج قذائف بالمستوى الحالي لو لم تكن المكونات التي تصنعها دول ثالثة متاحة لموسكو وبيونغ يانغ من خلال ثغرات مختلفة في أنظمة الجزاءات. وتستخدم روسيا أيضا الثغرات الموجودة لتقديم مساعداتها العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التكنولوجيا الحساسة.

ومما لا شك فيه أن المكونات المقدمة من بلدان ثالثة والتكنولوجيات العسكرية المقدمة من روسيا، والتي من المحتمل أن تشمل تكنولوجيا القذائف التسيارية المتقدمة العابرة للقارات، تساهم بشكل كبير في تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات، لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن المسافة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أوكرانيا تبلغ حوالي 000 7 كيلومتر. ولا أحتاج إلى تذكير أحد بمدى القذائف التسيارية العابرة للقارات وما هي الدول الواقعة ضمن هذا المدى. وهذا يوضح بجلاء أن مسألة أوكرانيا ومسألة شبه الجزيرة الكورية ليستا مسألتين منفصلتين. لقد تسببت تصرفات موسكو وبيونغ يانغ في جعل المسألتين مترابطتين.

وتقوض الخطوات التي اتخذتها موسكو وبيونغ يانغ الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وفي هذا الصدد، نشيد بالقرارات الأخيرة التي اتخذها شركاؤنا لتعزيز الجزاءات ضد روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الحاسمة في هذا الشأن.

وبسبب توسع روسيا في الحرب ضد أوكرانيا، أصبح الأمن في أوروبا وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ مرتبطا الآن بشكل

مباشر. يريد بوتين إثارة المزيد من المشاكل للعالم في آسيا. ولهذا السبب يقوم الروس بتدريب كوريا الشمالية على الحرب الحديثة. وهذا التورط الفعلي لكوريا الشمالية في الأعمال العدائية يجب أن يقابله ضغط ملموس على كل من موسكو وبيونغ يانغ من أجل الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والمعاقبة على التصعيد.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.